

Distr.: General
8 April 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة عشرة

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

٣/١٦

تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية عن طريق تحسين فهم القيم التقليدية للبشرية

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن لكل إنسان أن يتمتع بالحقوق والحريات المذكورة في الإعلان دونما تمييز من أي نوع، من قبيل العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر،

وإذ يسترشد بإعلان وبرنامج عمل فيينا الذي يؤكد من جديد، في جملة أمور، الالتزام الرسمي لجميع الدول بأن تفي بالتزاماتها بتشجيع الاحترام العالمي لكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، والتقيد بها وحمايتها، وفقاً للميثاق والصكوك الأخرى المتصلة

* سترد القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن أعمال دورته السادسة عشرة (A/HRC/16/2)، الفصل الأول.

بحقوق الإنسان، وللقانون الدولي، وأن الطابع العالمي لهذه الحقوق والحريات هو أمر لا جدال فيه،

وإذ يكرر تأكيد أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة و مترابطة ومتشابكة ويعزز بعضها بعضاً، وأنه يتعين معاملة كل حقوق الإنسان معاملة عادلة ومتكافئة، على قدم المساواة وبالقدر نفسه من التشديد، وأنه بينما يتعين مراعاة أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المختلفة، فإن من واجب جميع الدول، بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يؤكد من جديد أن جميع الثقافات والحضارات تشترك بتقاليدھا وعاداتھا وأديانھا ومعتقداتھا في مجموعة من القيم التي تتمسك بها البشرية بأكملھا، وأن تلك القيم قد أسهمت مساهمة جليلة في تطوير معايير حقوق الإنسان ومقاييسھا،

وإذ يشدد على أنه لا يجوز التذرع بالتقاليد لتبرير الممارسات الضارة التي تنتهك المعايير والمقاييس العالمية لحقوق الإنسان،

وإذ يشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٢، المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩،

١- يرحب بعقد حلقة عمل في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لتبادل وجهات النظر بشأن الكيفية التي يمكن أن يساهم بها تحسين فهم القيم التقليدية للبشرية التي تقوم عليها المعايير والمقاييس الدولية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

٢- يرحب أيضاً بتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الذي يتضمن موجز المناقشات التي دارت في حلقة العمل المذكورة^(١)؛

٣- يؤكد أن الكرامة والحرية والمسؤولية قيم تقليدية تتقاسمها البشرية جمعاء وتُجسدها صكوك الحقوق العالمية؛

٤- يسلم بأن تحسين فهم وتقدير هذه القيم يسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

٥- يلاحظ أهمية دور الأسرة والجماعة والمجتمع والمؤسسات التربوية في التمسك بهذه القيم ونقلها، وهو ما يسهم في تعزيز احترام حقوق الإنسان وزيادة قبولها على مستوى القواعد الشعبية، ويناشد جميع الدول أن تعزز هذا الدور باتخاذ تدابير إيجابية مناسبة؛

(١) A/HRC/16/37.

٦- يطلب إلى اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان أن تُعد دراسة عن الكيفية التي يمكن أن يساهم بها تحسين فهم وتقدير القيم التقليدية المتمثلة في الكرامة والحرية والمسؤولية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأن تقدم هذه الدراسة إلى المجلس قبل عقد دورته الحادية والعشرين؛

٧- يُقرر أن يُبقي المسألة قيد نظره.

الجلسة ٤٥

٢٤ آذار/مارس ٢٠١١

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٢٤ صوتاً مقابل ١٤، وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت على النحو التالي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إكوادور، أنغولا، أوغندا، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بوركينا فاسو، تايلند، جيبوتي، زامبيا، السنغال، الصين، غانا، قطر، قيرغيزستان، الكاميرون، كوبا، ماليزيا، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيجيريا

المعارضون:

إسبانيا، بلجيكا، بولندا، جمهورية كوريا، سلوفاكيا، سويسرا، فرنسا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريشيوس، النرويج، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المتنعون:

الأرجنتين، أوروغواي، أوكرانيا، البرازيل، جمهورية مولدوفا، شيلي، غواتيمالا]